الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٥
المعقودة يوم الخميس
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

JAN 14 1992

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الاعمال : الانشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة (تابع)

(ب) برنامج الامم المتحدة الإنمائي (تابع)

(ج) صندوق الامم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (تابع)

(د) أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الامم المتحدة (تابع)

(هـ) برنامج متطوعي الامم المتحدة (تابع)

(و) برنامج الاغذية العالمي (تابع)

البند ٨٨ من جدول الاعمال : تنمية الموارد البشرية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.35
31 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57176 ٣٥٧١د(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٨٢ من جدول الاعمال : الانشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/46/3 و 344 و 501/Rev.1 و 520 ؛ A/C.2/46/7)

(أ) الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة (تابع) (A/46/186 و Add.1 ، و A/46/206-E/1991/93 و Add.1-4)

(ب) برنامج الامم المتحدة الإنمائي (تابع) (E/1991/34 و Add.1 ؛ A/46/491)

(ج) صندوق الامم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (تابع) (E/1991/34 و Add.1)

(د) أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الامم المتحدة (تابع) (E/1991/34 و Add.1)

(هـ) برنامج متطوعي الامم المتحدة (تابع) (E/1991/34 و Add.1)

(و) برنامج الاغذية العالمي (تابع) (A/46/265-E/1991/105)

البند ٨٨ من جدول الاعمال : تنمية الموارد البشرية (تابع) (A/46/336 و 344 و 461 و 501/Rev.1 ؛ و 520 و 579)

١ - السيد يانكوفيتش (النمسا) : قال إن التفاعل بين أمانات ومجالس إدارة وكالات الامم المتحدة المشتركة في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية أصبح يتزايد تعقيدا على مرّ السنين ، وأعرب عن قلق وفده لأن القرارات غالبا ما تُتخذ دون اعتبار لمعانيها أو نتائجها العملية ، ولا سيما الآثار المالية المترتبة عليها . وكثيرا ما تُترك المنظمات لشأنها في تفسير المعنى الذي ربما قصدت إليه مجالس إدارتها ، الأمر الذي يستدل منه أن الدول الاعضاء تنحو إلى التنازل عن مسؤوليتها . وهذا هو السبب الذي يجعل من المحتم أن تكون من المسائل ذات الاولوية في المناقشة الجارية بشأن إصلاح منظومة الامم المتحدة مسألة أن تمارس الدول الاعضاء الإدارة على نحو أحسن وأكثر فعالية .

(السيد يانكوفيتش ، النمسا)

٢ - وأوضح أن الهبوط النسبي في مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة للأنشطة التنفيذية للوكالات الإنمائية في منظومة الامم المتحدة ، وبخاصة أنشطة التعاون الثنائي ، لا يعبّر بالضرورة عن افتقاد الثقة في تلك الوكالات . فهناك ميل طبيعي من جانب الإدارات الوطنية إلى ممارسة السيطرة الكاملة على المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقوم بتوزيعها لكي تستطيع أن تظهر نجاح أو فشل ما تبذله من جهود وأن ترفع من وزنها الثنائي في مواجهة البلدان النامية . والامل ضئيل في أن يتغير هذا السلوك كثيرا من حيث أن معظم المانحين نشأت لديهم بيروقراطيات رسخت قواعدها تدبير أموالها الثنائية . وربما يكون السبب الآخر في أن المانحين يفضلون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية هو أن البلدان المستفيدة ربما لا تزال تمرّ على أن مواضيع وأهداف الانشطة التنفيذية ينبغي ألاّ تحدّ بأي كل من حقها الممتاز في أن تستخدم المساعدة المقدمة من الامم المتحدة وفقا لأولوياتها وأهدافها الوطنية وأوضاعها الثقافية والاجتماعية الاقتصادية المحلية . وإذا لم تؤخذ آراء المانحين في كامل الاعتبار فلا عجب أن يفتر حماسهم للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الاطراف .

٣ - وقال إن مؤسسات منظومة الامم المتحدة المشتركة في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب أن تسعى إلى تحقيق التفوق لأنها لا يمكن أن تحافظ على حصتها من المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة إلا إذا حققت التفوق واستخدمت بالكامل الميزة الفريدة التي تتمتع بها من حيث الصبغة العالمية والحيدة . وأي قصور حقيقي أو متصوَّر يكون نابعا من سوء الإدارة أو أي دليل على الفساد يمكن أن يحطم سمعتها .

٤ - وأشار إلى عملية إعادة التقييم التي أجريت في الآونة الاخيرة للعلاقة بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بوصفه هيئة التمويل المركزية للأنشطة التنفيذية ، والوكالات المتخصصة لمنظومة الامم المتحدة . وقال إن فترة الانتقال الحالية شهدت تغير عدد قليل من الادوار التقليدية ، واضطلعت بعض الوحدات بمسؤوليات كانت مخوَّلة في السابق لوكالات أخرى . ولسوف تثبت التجربة إن كان في هذا التنافس الجديد استكمالا للجهود ، وبالتالي رقيًّا بالنوعية ، أم أنه سينتهي بمنافسات لا جدوى منها . ولا ينبغي للوكالات المتخصصة أن تهجر الانشطة التنفيذية تماما لكي تركز على "المهام المعتادة" وإعداد الدراسات ، فعلّة وجود تلك الوكالات هي المشاركة في أنشطة التعاون التقني .

(السيد يانكوفيتش ، النمسا)

٥ - وأوضح أن المرونة ستكون لازمة إذا كان يراد لجهاز الامم المتحدة الإنمائي أن يتكيف مع المتطلبات المتغيرة وأن يصوغ استراتيجيات جديدة لمعالجتها . وأعرب عن ترحيب وفده بتعزيز مفهوم التنفيذ الوطني وعن تأييده القوي لزيادة إشراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع . واستدرك قائلا إن التغييرات مهما تكن لازمة ينبغي أن تدار بحرص شديد . وتلافي الخلط يقتضي أن يكون إنشاء الهياكل الجديدة تدريجيا ، مع إجراء المشاورات الواجبة فيما بين الاطراف المعنية . واستجابة للمطالب القائمة أصبحت وكالات عديدة أكثر انخراطا في أعمال التعاون التقني مما كان متوخّى أصلا . وينبغي أن تجرى دراسة دقيقة لجميع التدابير التصحيحية وذلك في ضوء النظام الثلاثي الذي أثبت جدواه . وينبغي لجهاز الامم المتحدة الإنمائي أن يسعى إلى تنفيذ مبدأ القيام في الوقت المناسب وعلى نطاق المنظومة بتحقيق لا مركزية المهام بتحويلها إلى الميدان .

٦ - وقال إن وفده ولئن كان يؤيد مفهوم تعزيز الدور الوطني في تنفيذ المشاريع ، فإنه يطالب بالامتثال التام لمبدأ المساءلة في تطبيقه ، ولا سيما في أثناء المرحلة التجريبية الحالية . وأضاف أن النمسا بصفتها عضوا في مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي تريد دليلا واضحا على أن ذلك المبدأ يؤدي بالفعل إلى تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب وبكفاءة وإلى القيام عمليا وفي حينه بتقديم حسابات مراجعة . وينبغي إيلاء هذه المسألة اهتماما خاصا خلال الاستعراض القادم للأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل ثلاث سنوات ، المقرر عمله في عام ١٩٩٢ .

٧ - السيد زانغ غانغوي (الصين) : قال إن من المهم عدم إغفال المبادئ الاساسية الهادية للأنشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، وهي : طابع العالمية وتعدد الاطراف والحياد وتقديم التبرعات والمنح لهذه الانشطة ؛ والمرونة في الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية واحترام سياساتها وأولوياتها الإنمائية ؛ والاعتراف بأن وضع الخطط الإنمائية الوطنية وتحديد الاولويات والاهداف أمور تدخل في المسؤولية الخالصة للحكومات المستفيدة ، وضرورة تكييف التنفيذ الوطني للحالات المحددة للبلدان المستفيدة من أجل بناء القدرات الوطنية ؛ وضرورة المحافظة على المشاركة الثلاثية التقليدية والاستفادة من المزايا النسبية للوكالات المتخصصة ؛ والاعتراف بأن تنسيق المعونة الخارجية من مسؤولية الحكومات المستفيدة . وأعرب عن أمل وفده في أن تلتزم وكالات ومؤسسات التعاون التقني في منظومة الامم المتحدة بتلك المبادئ في تنفيذ كل منها لولايتها .

(السيد زانغ غانغوي ، الصين)

٨ - وقال إنه مما يدعو إلى الاسف الشديد أن "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١" يشير إلى بعض المسائل التي تخرج عن ولاية برنامج الامم المتحدة الإنمائي وليست لها صلة مباشرة بالتنمية . ولقد أثار "التقرير" الجدل فيما بين أطراف مختلفة وحوّل انتباه المجتمع الدولي عن الصعاب والمشاكل العملية التي تواجهها البلدان النامية . أما فيما يتعلق بالافكار التي يناقشها التقرير ، فإن وفده يريد أن يطرح عددا من الملاحظات .

٩ - واستطرد قائلا إن التنمية البشرية تتطلب أساسا ماديا كافيا يجب أن ينبني عن طريق التنمية الاقتصادية . على أن معظم البلدان النامية اقتصاداتها ضعيفة نسبيا وهي متخلفة علميا وتكنولوجيا . ومهمتها الاولى هي تنمية اقتصادها الوطني ورفع مستوى المعيشة ، وفي ذلك يكمن الاساس المادي اللازم للتنمية البشرية .

١٠ - وأضاف أن مشكلة تعريف مفهوم "التنمية البشرية" مشكلة شديدة التعقيد في حد ذاتها ، ووفده يعترض على إدراج "مؤشر الحرية الإنسانية" في الطبعة القادمة من "تقرير التنمية البشرية" . فأي محاولة لتحديد كم حقوق الإنسان محاولة غير علمية ولا تتمشى مع روح ميثاق الامم المتحدة والاحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان . وينبغي أن يكون لشعوب جميع البلدان الحق في أن تختار بنفسها مسار التنمية ، بما في ذلك استراتيجيات "التنمية البشرية" . والتنفيذ السلس للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ينبغي ألا يتأثر بالاختلافات الايديولوجية .

١١ - وقال إنه يجب أن يكون هناك تحديد كمي لمفهوم النزوح الإنساني الذي يناقشه التقرير أيضا . فالنزوح في معظم الاحيان ينجم عن عدم توفر الحد الادنى من الاحوال اللازمة للبقاء على قيد الحياة وعن عدم توازن التنمية الاقتصادية بسبب العدوان الخارجي والثورات المدنية والكوارث الطبيعية الحادة وانحطاط البيئة . ومشكلة النزوح الجماعي ينبغي أن تعالَج من جذورها ، وينبغي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يقوم ، في نطاق ولايته ، بالتماس طرق ووسائل لحل المشاكل العملية التي يواجهها النازحون .

١٢ - وأشار إلى أن وفده لا يعترض من حيث المبدأ على تخفيض النفقات العسكرية ، على أنه نظرا لتعقّد هذه المسألة فإنها ينبغي أن تحال إلى هيئات أخرى من هيئات الامم المتحدة غير البرنامج الإنمائي للنظر فيها .

(السيد زانغ غانفوي ، الصين)

١٣ - وقال إنه لما كان "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١" قد تسبب في هذا الجدل الواسع النطاق ، فإنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدرس بعناية مسألة ما إذا كان يعدّ طبعة عام ١٩٩٢ أم لا .

١٤ - وذكر أن تقدما ضخما تحقق على مدى العامين الماضيين في استعراض ترتيبات إدارة برنامج الأغذية العالمي من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي نفسه . وقد أجرت الهيئات المعنية تبادلا تاما للآراء كانت نتيجته الاعتماد الإجماعي لمشروع القواعد العامة المنقحة . وقال إن وفده يحبذ مشروع القواعد العامة المنقحة ويعتقد أنه ينبغي الاستمرار في إدارة برنامج الأغذية العالمي بصورة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وأنه ينبغي الاستمرار في قيام الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بتعيين المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي . وينبغي تعزيز لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها عن طريق توسيع عضويتها والنهوض بتسييرها لأعمالها . وقال إن وفده يفهم أن الحكم الوارد في المادة ١٥ من مشروع القواعد العامة المنقحة ، الذي ينص على أن برنامج الأغذية العالمي "يجوز له أيضا أن يقدم المساعدة الاقتصادية الإنسانية بناء على طلب الأمين العام" لا ينطبق إلا في ظل ظروف غير عادية للغاية وأن تطبيقه لن يمس سيادة البلدان المستفيدة .

١٥ - السيد باراك (رومانيا) : قال إن الجهود الأخيرة لإصلاح الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية تبدو متمشية مع أحكام الفقرة ١٧ (أ) من قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ ، التي تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تبني أنشطتها على الإطار البرنامجي الوطني للحكومات المستفيدة . وفي هذا الصدد فإن تعزيز دور المنسقين المقيمين أمر جوهري في ضمان تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية والمواءمة بين السياسات والبرامج على الصعيد القطري .

١٦ - وأضاف أنه ينبغي اتخاذ تدابير أخرى للمحافظة على زخم الإصلاح . ولقد طُرح بالفعل عدد من الأفكار والمقترحات القيّمة من جانب الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ودول أعضاء مختلفة . ومشروع بلدان الشمال للأمم المتحدة يحتوي على ثروة من الأفكار التي تعالج مجالات البحث الثلاث الرئيسية وهي : التوجيه الشامل في مجال السياسة ، والإدارة ، والتمويل . وينبغي في خاتمة المطاف أن تؤدي عملية الإصلاح إلى تعزيز المزايا النسبية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم

(السيد باراك ، رومانيا)

المتحدة ، ووفده يؤيد التوصية الصادرة عن الاجتماع المشترك الاخير بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ، والتي تدعو إلى مناقشة هذا الموضوع تفصيليا في الجزء الرفيع المستوى من الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢ .

١٧ - وأشار إلى أن برنامج الامم المتحدة الإنمائي اتخذ في دورته الثامنة والثلاثين عددا من القرارات البارزة بشأن قضايا عديدة لها أهمية كبيرة بالنسبة لكامل نظام التعاون التقني . ووصف البرنامج الإنمائي بأنه كان العامل الحفاز الرئيسي في إشراك القطاع الخاص في الجهود الإنمائية الوطنية ، وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء شعبة دور القطاع الخاص في التنمية في إطار مكتب سياسات وتقييم البرنامج . ولقد قامت الشعبة بمهمة لتقصي الحقائق في أوروبا الشرقية ، بما في ذلك رومانيا ، لتحديد الكيفية التي يستطيع بها البرنامج الإنمائي المشاركة في عملية الإصلاح الاقتصادي للمساعدة في وضع استراتيجية للتحول إلى القطاع الخاص في هذه المنطقة . وينبغي توسيع أنشطة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالقطاع الخاص لكي تشمل تجميع ونشر النظم والسياسات التي تشجع تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص ؛ وصياغة ونشر منهجيات لتحويل المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ؛ وتنظيم رحلات دراسية إلى البلدان المتقدمة النمو لمنظمي المشاريع من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ؛ وإنشاء شبكة دولية للتحويل إلى القطاع الخاص ؛ وتعيين مستشارين خاصين للأنشطة المتعلقة بالقطاع الخاص يلحقون بمكاتب الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي في البلدان المهتمة بالأمر ؛ وتقديم المساعدة التقنية للبلدان المهتمة بالأمر من أجل تشجيع تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للبرنامج الإنمائي والبلدان المهتمة بالأمر أن تعد برامج خاصة للتدريب الإداري لتشجيع تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص .

١٨ - وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي قدم أيضا مساهمة إيجابية في تحويل بلدان أوروبا الشرقية وإدماجها في الاقتصاد العالمي . غير أن مقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩١ ليس إلا خطوة أولى ، ووفده يتطلع إلى القيام في الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس بصياغة وتقديم البرامج القطرية والمشتركة بين الأقطار التي تعبر عن ذلك القرار . وإذا كان برنامج البرنامج الإنمائي الإقليمي لأوروبا يقدم مساهمة قيمة في ميادين مثل البيئة والطاقة والإدارة والتدريب والتعليم ، فلا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجالات تحديد مواضيع البحث وتعبئة الموارد وصياغة المشاريع والتنسيق الفعال للجهود الإقليمية .

(السيد باراك ، رومانيا)

١٩ - وقال إن التبادل غير الرسمي للآراء حول النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحالة بين العراق والكويت في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٩١ كشف مدى الخسائر التي لحقت باقتصادات بلدان ، منها رومانيا ، تربطها أواصر تجارية قوية بمنطقة الخليج . وقد خلص المشتركون في المناقشة إلى أن المساعدة الدولية للبلدان التي تأثرت من النزاع بشدة لم تقدم عن طريق القنوات التقليدية وغالبا ما كانت غير كافية . ولذلك أعرب عن ترحيب وفده بإنشاء فرقة العمل التابعة للبرنامج الإنمائي وعن أمله في أن يقدم مدير البرنامج الإنمائي برنامجا يحتوي على مقترحات محددة لتقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة قبل نهاية عام ١٩٩١ .

٢٠ - وتكلم عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي فقال إنه يقف مع برنامج الامم المتحدة للبيئة والبنك الدولي في مقدمة الانشطة المضطلع بها لحماية البيئة وتحسينها . وأضاف أن رومانيا على اقتناع راسخ بأن الانشطة التنفيذية يجب أن تفي بالكامل بمعايير حماية البيئة ، وأنها شديدة الاهتمام بالتنفيذ العاجل للمشروع المتعلق بالإدارة البيئية في حوض نهر الدانوب . وبوسع البرنامج الإنمائي أيضا أن يقوم بدور محوري في تنفيذ مشروع دون إقليمي للإدارة البيئية والتنمية المستديمة يقع في تشيشيناو عاصمة جمهورية مولدافيا .

٢١ - السيد ميتي (ألبانيا) : قال إن ألبانيا تسعى إلى إيجاد أكبر عدد ممكن من الفرص للتعاون مع الوكالات المتخصصة لمنظومة الامم المتحدة داخل إطار الانشطة التنفيذية من أجل التنمية . وستكون للمساعدة من البرنامج الإنمائي والوكالات المتخصصة الاخرى أهميتها الخاصة لألبانيا لانها تقف على شفا الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وأشار إلى أن بلده مارس التنمية لمدة عقدين في ظل نظام اقتصادي مفرط المركزية فآل به ذلك إلى بلدٍ يخلو من الهياكل الاساسية الجوهرية ، ويفتقر إلى الدراية الإدارية والإطار القانوني اللازم لاقتصاد سوقي . ولقد كان استعداد البرنامج الإنمائي لمساعدة ألبانيا في مرحلتها الانتقالية موضع تقدير ، شأنه في ذلك شأن المساعدة التي قدمتها منظومة الامم المتحدة في معالجة مشكلة اللاجئين الالبان . ويحتاج الامر الآن إلى مزيد من المساعدة للمساهمة في تطوير المؤسسات العلمية والجامعات والقطاع المنتج في ألبانيا . وكانت المشاركة في مشاريع إقليمية عونا بالفعل على زيادة مستوى المعارف التقنية ، وقدم مكتب

(السيد ميتي ، ألبانيا)

البرنامج الإنمائي الذي افتتح في تيرانا مساعدة قيمة في هذا الشأن . ويجب على ألبانيا حكومة وشعبا أن تقوم أيضا بدورها عن طريق الاستفادة الكاملة مما لديها من موارد وقدرات .

٣٢ - واستطرد قائلا إن القدرات الوطنية يجب أن يستفاد منها على النحو السليم في صياغة وتنفيذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمستوى التنمية الذي بلغه كل بلد ولظروفه ، وقيام المنسقين المقيمين بدور رئيسي في هذا الشأن . ومن المهم المحافظة على الدور المحوري للبرنامج الإنمائي وتعزيزه في مجال تمويل التعاون التقني ؛ وينبغي أن يقوم البرنامج أيضا بدور إيجابي في مساعدة البلدان التي بدأت تخطو نحو اتباع نظام سياسي تعددي وممارسة الاقتصاد السوقي وذلك في مجالات مثل التحويل إلى القطاع الخاص ، وتدريب المديرين والإخصائيين ، وحماية البيئة ، ونقل التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية .

٣٣ - وذكر أن التجربة أثبتت استمرار أهمية المبادئ الأساسية التي تستند إليها الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ، ألا وهي الصبغة العالمية والطابع الطوعي والحياد وتعدد الأطراف . كما أنها برهنت على أهمية احترام مبدأ مسؤولية الحكومات الوطنية عن صياغة وتنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية .

٣٤ - السيد كارمايكل (كندا) : قال إن تحسين فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يتطلب اتباع نهج للمدى ما بين المتوسط والطويل لتناول مسائل الهياكل والولايات . على أنه مما يتساوى مع ذلك في الأهمية المبادرات الوظيفية القصيرة الأجل المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ . وأعرب عن خيبة أمل وفده لبطء التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار نتيجة للمشاكل الكامنة في هيكل نظام الأنشطة التنفيذية ، من قبيل عدم وجود قيادة واضحة للنظام ، وجداول الأعمال ذات الصبغة المحلية للوكالات ، وتضارب نظم الإدارة .

٣٥ - واستدرك قائلا إن التحسينات الآلية في جوهرها الموجزة في القرار ٤٤/٢١١ يجب أن تنفذ على الفور في إطار الهيكل القائم . والتقاعس عن ذلك من شأنه أن يفرض تكاليف باهظة على البلدان النامية الذي قصد من النظام أن يساعدها . ولسوف تضيع الفرص على التنمية ؛ وعلاوة على ذلك فإن المشاكل الملازمة للتعامل مع نظام يتسم

(السيد كارمايكل ، كندا)

بتعداد الإجراءات والدورات ، وتناثر المكاتب والمرافق ، والاهداف البرنامجية غير المنسقة ، أمور تقوّض من أهلية المنظمة للتصديق . وإذا كان للبلدان النامية أن تتلقى المساعدة عن طريق التعاون الإنمائي ، وجب على منظومة الامم المتحدة أن تركز على بناء القدرات لكي تجعل التنفيذ الوطني هو القاعدة لا الاستثناء .

٣٦ - وأضاف أنه إزاء ما في القرار ٤٤/٢١١ من تعقيد ، يجب تركيز الوقت والموارد على خمسة عناصر رئيسية هي : ترشيد وإدماج مرافق المكاتب الميدانية ؛ والمواءمة بين الدورات والإجراءات داخل منظومة الامم المتحدة والقيام ، في الوقت المناسب ، بعمل ذلك مع الحكومات المستفيدة ؛ ووضع بيان قطري مشترك للأهداف يستقى من الاولويات الوطنية ، ويؤدي إلى برمجة متكاملة تمام التكامل ؛ والتنفيذ الوطني ؛ واتباع الامم المتحدة لنهج برنامجي يستهدف بناء القدرة الوطنية من أجل الإسراع بالتنمية البشرية . أما فعالية أنشطة تنمية الموارد البشرية فيمكن بالذات أن تتحسن كثيرا عن طريق التنسيق الافضل للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، وينبغي أن ينصبّ تركيز البرامج الإنمائية للمنظومة على بناء القدرات البشرية والمؤسسية ، مع الاهتمام بالمرأة بوجه خاص . كما أن "تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩١" يوفر هاديا مفيدا في هذا الشأن .

٣٧ - وقال إنه بحلول موعد الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام ١٩٩٣ ، يجب أن يكون ما يلي جاهزا لدى كل مكتب قطري للامم المتحدة : خطة محددة لتنفيذ المباني المشتركة بحلول عام ١٩٩٥ ، حيثما يكون ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية ؛ مجموعة من القواعد والاجراءات المتوائمة لجميع الوكالات الانمائية التابعة للامم المتحدة ، مع خطة لادماجها مع دورات الحكومات المستفيدة بحلول عام ١٩٩٥ ؛ وبيان قطري مشترك ومركز بالاهداف يتكامل تماما مع الاهداف الوطنية ويعبر عن المزايا النسبية لمنظومة الامم المتحدة ؛ وخطة محددة لتشجيع التنفيذ الوطني وفقا لجدول زمني يتناسب مع القدرات الوطنية ؛ ومنهجية للقيام ، بحلول عام ١٩٩٥ ، بتنفيذ نهج برنامجي شامل لجهاز الامم المتحدة الانمائي على الصعيد القطري ، أما المسؤولية الاولى عن تنفيذ تلك التدابير فينبغي أن تقع على عاتق المنسقين المقيمين ، وعلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي على صعيد المنظومة .

(السيد كارمايكل ، كندا)

٢٨ - وأضاف ان العمل والتعاون الحاسمين من جانب جميع أجزاء جهاز الامم المتحدة الانمائي أمر بالغ الاهمية ، وعلى البرنامج الانمائي أن يقوم بدور محوري في هذه العملية ويجب أن تكون مشاركة الحكومات المستفيدة مشاركة كبيرة . ونظرا لمحدودية الموارد من الموظفين المتاحة لتنفيذ هذه المهمة ، ينبغي إعارة الموظفين اللازمين من أجزاء أخرى من الجهاز لمكتب المدير العام .

٢٩ - السيد أمزيان (المغرب) : تكلم باسم الدول الاعضاء في اتحاد المغرب العربي ، فقال إن ندرة الموارد المالية وعدم توفر احصائيات حسب الجنس عملا على الحد من احراز تقدم في سبيل إدخال المرأة في التيار العام للتنمية . والمرأة في جميع أنحاء العالم لاتزال تعاني من المشاق الاجتماعية الاقتصادية الحادة ، ومن غير المحتمل أن تتحسن حالتها الاقتصادية إلى أن تستطيع المشاركة في الحياة السياسية وفي صنع القرار . ورغم أن المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي طرح بعض المقترحات البالغة الفائدة بشأن هذا الموضوع ، فلن يتسنى احراز تقدم ملموس نحو النهوض بالمرأة على المديين القصير والمتوسط ما لم يكن هناك التزام واضح وشريف من جانب جميع البلدان .

٣٠ - ومضى قائلا إنه إذا كانت التغييرات السياسية في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي قد شجعت على إعادة التفكير في دوري القطاعين العام والخاص في التنمية ، فإن عدم وجود استراتيجية للامم المتحدة على نطاق المنظومة لتعزيز دور تنظيم المشاريع في التنمية الاقتصادية ، ومعلومات يعول عليها عن حجم ونطاق ونوع الانشطة التي تضطلع بها فرادى الوكالات يجعل من الصعب تقدير ما أحرز من تقدم وما تبقى من مهام . وفي هذا الصدد فإن مقترحات المدير العام الواردة في الفقرة ٤٤ من تقريره (A/46/206 ، المرفق) مقترحات مناسبة تماما .

٣١ - وأوضح أن منظومة الامم المتحدة ، في سعيها إلى ضمان أن يتحقق انتقال الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية إلى الاقتصاد السوقي دون اختلال الاستقرار أو حدوث قلاقل اجتماعيا ، وينبغي لها أن تتجنب تغيير مسار الموارد المالية بعيدا عن البلدان النامية ، كما حدث في حالة المعونة الغذائية . فلقد أدى انهيار نظام الجماعية إلى زيادة قائمة المشاكل بغير حلول التي تواجهها البلدان النامية .

(السيد أمزيان ، المغرب)

وأبرزها النمو السكاني ، والفقر والجوع ، وزيادة تدفقات اللاجئين والمشردين ، وانتشار وباء الايدز ، والانحطاط البيئي .

٣٢ - وقال إن المجتمع الدولي أبان في قراري الجمعية العامة دإ - ٣/١٨ و ١٩٩/٤٥ عن ادراكه لضرورة الحيلولة دون تفاقم المشاكل الصعبة التي تواجه تنمية بلدان الجنوب من جراء عدم كفاية الموارد المالية اللازمة للاستثمار ، وضرورة مراعاة المقتضيات البيئية وفي الوقت نفسه حماية الموارد الطبيعية . على أن البلدان المانحة لم تقدم بعد الموارد المالية اللازمة لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذين القرارين . والواقع أن القيمة الاسمية للموارد المخصصة للانشطة التنفيذية قلّت . وأعلن تأييد المغرب لنداء المدير العام الداعي إلى تقديم موارد تساهلية ضخمة لتمكين البلدان النامية من تنشيط وإدامة نموها الاقتصادي ، وإلى وفاء البلدان المتقدمة النمو بالهدف الدولي المتفق عليه للمساعدة الانمائية الرسمية فضلا عن الاهداف التي تقررت في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

٣٣ - واستطرد قائلا إنه ولئن لم يكن من الممكن بعد تقدير كل نواحي التقدم الذي أحرزته منظومة الامم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، فلقد اتخذ مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الانمائي مقررات هامة في دورته الثامنة والثلاثين ، وبخاصة فيما يتعلق بترتيبات الخلف لتكاليف دعم الوكالات ، والتنفيذ الوطني ، والتنمية البشرية . وهذه مقررات لا مناص من أن يكون لها أثر إيجابي على العلاقات الثلاثية حيث أنها تشجع على التنفيذ من جانب الوكالات الوطنية .

٣٤ - وأعرب عن تأييد وفده للاقتراح الداعي إلى استطلاع جدوى وضع استراتيجية على نطاق منظومة الامم المتحدة لرفع مستوى المهارات والمعارف لدى موظفي الامم المتحدة والموظفين الوطنيين ، وعن سروره لمعرفة أن بعض المانحين على استعداد للمشاركة في تمويل مثل هذه الاستراتيجية ، شريطة أن يكون هدفها الرئيسي هو تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية . ورحب أيضا بالدراسة التي سيجريها برنامج الاغذية العالمي بشأن إدماج المعونة الغذائية في الموارد الانمائية الاخرى . وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة تقدير الاثر الحقيقي لكل تلك التدابير قبل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المقرر عمله في عام ١٩٩٢ .

(السيد أمزيان ، المغرب)

٣٥ - وأشار إلى تطورات ايجابية أخرى هي زيادة عدد الخبراء الاستشاريين والموظفين المعينين وطنيا بعقود قصيرة الأجل ، والعدد المحدود من المكاتب الميدانية التي أغلقت مع الزيادة المتواضعة وإن تكن مستمرة في عدد تلك المكاتب وتوسيع نطاق مهامها . على أنه يجدر بالملاحظة أن قيود الميزانية ومبدأ النمو الصفر يخلان بفعالية المكاتب الميدانية . أما التقدم المحرز في تبسيط ومواءمة الاجراءات المنظمة للعمليات البرنامجية ودورات المشاريع فقد كان محدودا ، بالنظر إلى أن الأنشطة التنفيذية لا تشكل إلا نحو ١٠ في المائة من مجموع تدفقات المعونة إلى البلدان النامية . وبالتالي فإن المشاكل المتصلة بتنوع الاجراءات لا يمكن أن تحل الحل المناسب إلا بمساعدة المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف الرئيسيين والمشاكل المتصلة بتفسير مفاهيم مثل النهج البرنامجي والبرمجة المتكاملة ينبغي أن تحل أيضا ، إما بوضع تعريفات مقبولة عالميا أو بالسماح للبلدان المستفيدة بوضع تعريفاتها الخاصة .

٣٦ - وقال إنه سيكون من الأيسر تقدير الحالة وأهمية أحكام قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ متى صدرت تقارير المدير العام عن استعراض السياسة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات . وينبغي تزويد مكتب المدير العام بما يلزم من موارد بشرية ومالية لتمكينه من إصدار تقارير لها النوعية المطلوبة بالاضافة إلى توصيات لتعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية .

٣٧ - وأعلن أن بلدان المغرب العربي باقية على التزامها بمبدأ الحياد الذي تتميز به المساعدة التقنية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة . وقال إن المحاولات الرامية إلى إقحام شروط سياسية على الأنشطة التنفيذية ترقى في الواقع إلى أن تكون انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

٣٨ - السيدة كابلنغ - الاجيكا (صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة) : قالت إن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة عمل طوال ١٥ عاما من أجل تعبئة الموارد للأنشطة الاقتصادية للمرأة وتوجيه الانتباه للمساهمات الضخمة للمرأة في المجتمع . وقد اضطر الصندوق إلى وضع استراتيجيات مركزة لضمان استخدام موارده المحدودة بصورة فعالة لتمكين المرأة من أداء دورها . واستراتيجية الصندوق طويلة الأجل تركز على قطاعين لهما أهمية محورية للمرأة في البلدان النامية ، هما الزراعة ، والتجارة والصناعة ،

(السيدة كابلنغ - الاجيكا)

مع التشديد بوجه خاص على الامن الغذائي ، والبيئة ، والمشاريع الصغيرة ، والعمالة ، كما أنها تسعى إلى دعم الانشطة التي تعالج القيود الرئيسية التي تواجهها المرأة .

٣٩ - وأشارت إلى أن النساء يشكلن نسبة مئوية كبيرة من اليد العاملة الزراعية ، كما أنهن مورد رئيسي في انتاج الاغذية وتوزيعها وتجهيزها وتحضيرها . والاستراتيجيات المتعلقة بتحسين الامن الغذائي للوطن والاسرة يلزم أن تعترف بأنه بالاضافة إلى الوقت الذي تقضيه المرأة في الانتاج الغذائي ، فإنه يتعين عليها أن تقضي وقتا آخر في رعاية أطفالها وأداء واجبات منزلية أخرى . ولذلك يجب أن تتصدى تلك الاستراتيجيات لمسائل مثل ترتيبات رعاية الطفل ، وإدخال التكنولوجيات الموفرة للوقت والعمل ، وإتاحة الوصول إلى الائتمان والتدريب والمنجزات المتحققة في علم وتكنولوجيا الزراعة . وينبغي أيضا أن تستفيد من المعارف التي اكتسبتها المرأة في مجالات مثل اختيار البذور ، ومكافحة الآفات ، وصون التربة والانتاج الحيواني .

٤٠ - وأوضحت أن نواحي التحيز في النهج الحالية المتبعة في التنمية الزراعية والريفية تؤدي إلى القصور في تحليل دور المرأة في انتاج الاغذية وبالتالي إلى إهمال فيه تبديد لمعارف المزارعات ومهاراتهن واحتياجاتهن . والاساليب الحالية لاختيار وادخال التحسينات التكنولوجية في مجال الزراعة تؤدي إلى زيادة عبء عمل النساء وفي الوقت ذاته إهدار حقوقهن في نتاج عملهن مما يشجع على اقصائهن إلى الهامش ويؤثر على صحة ورفاه أسرهن . وقالت إن برامج صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة تركز على زيادة فرص وصول النساء إلى الائتمان ، وإلى التكنولوجيات المأمونة والمناسبة ، وإلى التدريب لتسليحهن بالمهارات والمعارف والخبرات والثقة من أجل زيادة اعتمادهن على أنفسهن . وعلى صعيد السياسة العامة ، تسعى استراتيجية الصندوق طويلة الاجل إلى تقديم الدعم لانشطة التخطيط الوطنية والاجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة بغية إعلاء صوت المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الوطنية وبذلك إيجاد بيئة يمكن أن يزدهر فيها الدعم المباشر لانشطة المرأة على الصعيد الشعبي .

٤١ - وقالت إن التجربة تدل على أنه من المهم أخذ العوامل الاجتماعية والبيئية والبشرية في الاعتبار بالتوازي مع الاهداف الاقتصادية . ولقد أثبت اتباع نهج مرن في تصميم المشاريع انه إذا توفرت المعرفة بالاحوال المعيشية المحددة للفقراء كان من المستطاع الوفاء بالاحتياجات البشرية الاساسية ونشر الوعي بالاستدامة الايكولوجية .

(السيدة كابلنغ - الاجيكا)

ولقد كانت الاستجابة الخلاقة من جانب المجموعات النسائية التي شاركت في مشروع في بيرو لدعم قيام منظمات غير حكومية بتطوير وادخال تكنولوجيات لتجهيز الاغذية سبيلا إلى تحقيق وفورات ضخمة في الوقت الذي يكرس للواجبات المنزلية ؛ وفي الوقت ذاته فإن نشر هذه التكنولوجيات سيؤدي إلى توليد العمالة والدخل للنساء وتحسين التغذية بالنسبة للاسر الريفية .

٤٢ - وأوضحت أن الاعمال التي يقوم بها الصندوق في افريقيا تشمل تقوية العلاقات مع كبرى الوكالات الانمائية ، وبناء صلات عمل قوية مع المؤسسات الاقليمية للعلم والتكنولوجيا وادارة التنمية ، وتحسين قدرات النساء ، على صعيد المجتمع المحلي ، على أن يتولين بأنفسهن شؤون تنميتهن . ومن العناصر الرئيسية في استراتيجية الصندوق تقديم الدعم للمنظمات الوسيطة التي تقدم للريفيات سبل وصول بديلة الى القطاعات ذات الاولوية من أنشطة الصندوق .

٤٣ - وقالت إن الصندوق يسعى أيضا الى توجيه الانتباه الى احتياجات اللاجئات وأطفالهن ، والى التأثير على التيار العام لبرامج اللاجئين وذلك بتقديم الدعم المباشر لمشاريع البيان العملي التي تقوي من دور المرأة وتساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي لها ، وبتذكير مقرري السياسة بالدور الحيوي الذي تلعبه النساء في حالات الطوارئ عندما يقمن بإعادة بناء أسرهن ومجتمعاتهن المحلية والمجتمع بوجه عام .

٤٤ - السيد ووكر (جامايكا) : تكلم باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الكاريبي ، فقال إن تنمية الموارد البشرية تعرضت لضرر جسيم من الهبوط في الانفاق الاجتماعي الناجم عن التكيف الهيكلي . وسيكون التحدي في فترة التسعينات هو ترجمة التصور الجديد للتنمية التي محورها الناس الى أنشطة عملية على الصعيدين الوطني والاقليمي . وأعرب عن ترحيب الاتحاد الكاريبي بالاولوية التي أعطيت لتنمية الموارد البشرية في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع وبالاعمال التي قامت بها في هذا المجال هيئات منها البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٤٥ - وذكر أن المشاكل الاقتصادية التي شهدتها فترة الثمانينات كانت لها آثار مفجعة للغاية على منطقة البحر الكاريبي . وقال إن إعلان غراند آنسي ، الذي اعتمده رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، يتضمن قرارا يعترف بأن

(السيد ووكر ، جامايكا)

الموارد البشرية يجب أن تقوم بدور محوري في الاستراتيجيات الانمائية الاقليمية والوطنية . وبلدان البحر الكاريبي ، في برامجها للموارد البشرية ، التي تشجع - في جملة أمور - تنظيم المشاريع محليا وتوسيع قاعدة المعرفة ، تسعى الى تصميم برامج للتكيف الهيكلي ذات حد أدنى من الاثر الاجتماعي السلبي .

٤٦ - وأشار الى أن أفضل طريقة لممارسة تنمية الموارد البشرية هي اتباع نهج شامل لعدة قطاعات يشدد على ادماج المرأة في عملية التنمية والنهوض بالقدرات الوطنية . والتعليم والتدريب لهما أهمية قصوى . وعلى وجه التحديد ، يجب زيادة الفرص التعليمية على المستويين الثانوي والعالي . وينبغي أن تعمل برامج التدريب على اكساب التلاميذ مهارات مطلوبة في السوق على أساس كمية الطلب على الوظائف . ويمكن للبلدان النامية الاخرى أن تستطلع بمزيد من النشاط برامج التدريس من بعد في مرحلة الدراسة الجامعية ، وهي برامج أثبتت جدواها في منطقة البحر الكاريبي ، وتقدم في الوقت ذاته مساهمة كبيرة في التعاون فيما بين البلدان النامية .

٤٧ - وقال إن العلم والتكنولوجيا يجب أيضا أن يكونا عنصرا رئيسيا في التعليم والتدريب من أجل ضمان أن يكون لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية جدواه . وفي الوقت ذاته فإن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة للبلدان النامية ينبغي أن تتجلى في مزيج مناسب من التكنولوجيا التقليدية والمتولدة محليا والمستوردة . ويجب تعبئة الموارد لتعزيز تنسيق الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة دعما للمبادرات الوطنية للتنمية البشرية ، ودول الاتحاد الكاريبي تأمل ألا تنتقص المطالب الجديدة الموجهة الى الموارد المتاحة ، من الاولوية العليا التي أعطاها المجتمع الدولي لتنمية الموارد البشرية .

٤٨ - السيد خورامي (أفغانستان) : قال إنه بينما يجب على البلدان النامية أنفسها أن تقوم بدور حاسم في القضاء على الفقر والجوع والمرض ، ورفع مستويات المعيشة وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، فإن المساعدة من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية عامل هام أيضا . والانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة تساهم بقدر كبير في هذا الشأن ومن ثم تحتاج الى دعم كبير من المجتمع الدولي . والمشاريع التي تمولها الامم المتحدة ينبغي أن تنفذ بطريقة متكاملة من

(السيد خورامي ، أفغانستان)

أجل تقوية القدرات الوطنية للبلدان النامية التي ينبغي أن يؤول بها الأمر الى الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشاريع .

٤٩ - وأعلن أن أفغانستان تؤيد تماما توصيات المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الواردة في الوثيقة A/46/206 وتتطلع الى اعتماد مشاريع القرارات المتعلقة بالانشطة التنفيذية ، والى تحقيق النجاح في تنفيذها . ويجبي أن تعبر الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة عن الاستراتيجيات والسياسات والاولويات الشاملة المنصوص عليها في الاستراتيجية الانمائية الدولية وأن تساهم بفعالية في تنفيذها . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي زيادة المستوى العام للموارد وتخصيص نسبة مئوية أكبر من المساعدة الانمائية الرسمية للانشطة التنفيذية ، وبخاصة في البلدان التي لا تتلقى مساعدة كافية من المؤسسات المالية الدولية أو من خلال القنوات الثنائية التي يفضلها المانحون حاليا .

٥٠ - وأشار الى أن أفغانستان تلقت مساعدة اقتصادية وتقنية من عدد من مؤسسات الامم المتحدة ، وتجري المواءمة بين الانشطة التنفيذية في البلد والخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . كما أن برامج الامم المتحدة لتقديم المساعدة الانسانية والاقتصادية لافغانستان توفر مساعدة لها قيمتها . وناشد البلدان المانحة التي تعهدت بتقديم الدعم لذلك البرنامج ألا تدخر جهدا في مساعدة أفغانستان في انعاش اقتصادها وإعادة بنائه .

٥١ - السيد كويكه (اليابان) : تكلم بشأن البند ٨٣ من جدول الاعمال ، فقال إن التغييرات السياسية الاساسية التي يشهدها العالم تهيء ظروفا ايجابية للتنمية الاقتصادية وتزيد الوعي بالحاجة الى نظام ذي وجهة سوقية ، والمشاركة الشعبية ، والديمقراطية التعددية ، واحترام حقوق الانسان ولئن كانت الامم المتحدة عقدت اتفاقات هامة بشأن الاستراتيجية الانمائية ووجهت موارد هامة الى أنشطتها التنفيذية ، فلا تزال الاحتياجات الحالية تتجاوز الموارد المتاحة . ومفتاح نجاح تلك الانشطة هو الاستفادة على نحو أكثر كفاءة من جميع الموارد .

٥٢ - وأضاف أن اليابان تبرعت في عام ١٩٩٠ بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار لمنظومة الامم المتحدة ، وأن حكومتها وشعبها يريدان الاطمئنان الى أن أموالهما يجري الاستفادة

(السيد كويكه ، اليابان)

منها بفعالية في الوفاء بالاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية . وأعرب عن اعتقاد وفده أن تحقيق أهداف السياسة المركزية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ من شأنه أن يحسّن كثيرا من كفاءة المنظومة . ولقد أحرز تقدم منذ اعتماد ذلك القرار ، وقرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٣٢/٩١ بشأن ترتيبات الخلف لتكاليف دعم الوكالات سيشجع منظومة الأمم المتحدة على التحول من تنفيذ المشاريع الى تقديم دعم تقني أكبر حجما وأحسن نوعا .

٥٣ - وقال إن النتائج الملموسة للجهود المبذولة لتحسين الكفاءة لا تزال محدودة على أي حال . ولذلك يجب أن يوفر المدير العام معلومات وتحليلات ومقترحات ضافية بشأن المواضيع الرئيسية للنظر فيها خلال الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية المقرر عمله في عام ١٩٩٢ ، لكي يتسنى وضع مبادئ توجيهية جديدة للسياسة . وينبغي للدول الاعضاء أن تساعد في المحافظة على الموارد النادرة المتاحة للاستعراض وذلك بأن تبين المواضيع ذات الأولوية التي ينبغي أن يركز عليها المدير العام . ومن المواضيع الجديرة بالنظر فيها على سبيل الأولوية تحقيق اللامركزية ، والتمثيل الميداني ، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين ، والأخذ بنهج متكامل في مجال التنفيذ من جانب منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الوطني .

٥٤ - وأعلن ترحيب اليابان بالمبادئ التوجيهية التي وضعت لتعزيز نظام المنسقين المقيمين وغير ذلك من التدابير الهامة التي اتخذت تحقيقا لهذه الغاية . على أن الأثر العملي لتلك الخطوات لا يزال مجهولا ، ويبقى من اللازم عمل الكثير من أجل إعطاء معنى حقيقي لأدوار ومسؤوليات المنسقين المقيمين . وفي اطار ترتيبات الخلف لتكاليف دعم الوكالات التي اعتمدت مؤخرا ، فإن السلطة الجديدة المعطاة للمنسقين المقيمين والممثلين المقيمين في تخصيص الأموال لخدمات الدعم التقني على مستوى البرنامج من شأنها أن تعزز دورهم القيادي في مرحلة صياغة المشاريع . وللترتيب الجديد لتكاليف الدعم أهمية خاصة لأن أحسن مرحلة لتشجيع التنسيق الفعال هي بالذات بداية عملية البرمجة .

٥٥ - وأشار الى أنه لم يحرز سوى القليل من التقدم في تشجيع اللامركزية أو التفويض بالسلطة . ولذلك ينبغي أن ترصد الحالة بحرص والتماس التوجيه المناسب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وفي حين أن التقدم المحرز كان ضئيلا

(السيد كويكه ، اليابان)

أيضا في تطوير استجابة متكاملة من جانب منظومة الامم المتحدة ، فإن اليابان ترحب بمبادرة المدير العام الخاصة بإرسال مجموعة من مشاريع المبادئ التوجيهية الى المنسقين المقيمين لتعزيز عملية البرمجة فضلا عن التحليل الجاري للخبرة المكتسبة على الصعيد القطري في البرمجة وأنشطة التنفيذ المشتركة . وستمكّن هذه الدراسات من إجراء مداولات متعمقة يمكن أن تفضي الى توافق الآراء في الدورة الحالية وأن توفر ارشادا لاتخاذ خطوات أخرى .

٥٦ - وقال إن هناك وعيا متزايدا بوجود حاجة الى اصلاح مؤسسات منظومة الامم المتحدة المشاركة في الانشطة التنفيذية . وفي هذا الصدد فإن وفده يشاطر تماما القلق المعرب عنه في سياق مشروع بلدان الشمال للامم المتحدة ازاء نواحي القصور التنظيمية في المنظومة ووقوف المنظمة على الهامش تدريجيا بالقياس الى البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية . وهذه قضية تتطلب مزيدا من الدراسة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في سنة ١٩٩٣ .

٥٧ - وتطرق الى البند ٨٨ من جدول الاعمال ، فأشار الى اتجاه ظهر في الآونة الأخيرة ، يدعمه الى حد كبير "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن البرنامج الانمائي الى ادراج تنمية الموارد البشرية في المفهوم الأوسع الخاص بالتنمية البشرية ، الذي يضع الانسان في مركز التنمية . وذكّر بالجدل الذي أثاره "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١" . واقترح أن تركز التقارير على المجالات الداخلة في اختصاص البرنامج الانمائي ، لانه ربما يكون من الانسب أن تعالج هيئات أخرى مسائل حقوق الانسان ، ومنها مثلا مركز حقوق الانسان .

٥٨ - وقال إن الامم المتحدة يجب أن تقوم بدور هام في تعزيز مساعدة المجتمع الدولي للتنمية البشرية . ويلزم الاضطلاع بجهد متعدد التخصصات من جانب المنظومة بأسرها ، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ، يشمل التنسيق على صعيد تقرير السياسة والصعيد الميداني معا ، كما يشمل التنسيق بين منظومة الامم المتحدة والحكومات المستفيدة وفيما بين البلدان المانحة . وأضاف أن اليابان تعتقد أن التنمية البشرية تمثل محكا سيظهر قدرة منظومة الامم المتحدة على العمل ككيان متماسك وكحاد للحوار ولا سيما مع البلدان النامية .

٥٩ - السيد سيبير (المراقب عن سويسرا) : أعرب عن الأمل في أن يُعتمد في الدورة الحالية قرار بتوافق الآراء بشأن الأنشطة التنفيذية . ونوّه بالتقرير المرحلي القيِّم المقدم من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وبالمداولات البنّاءة التي جرت في أقرب دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقال إن الأمر يتطلب بذل جهود اضافية من أجل رفع مستوى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة . مثال ذلك أن البرمجة المتكاملة للأنشطة الميدانية للأمم المتحدة يجب أن تتحسن . وفي هذا الصدد سيكون وفده شاكرا لو توفرت تفاصيل أخرى عن تنفيذ ومتابعة التدابير التي اقترحتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات .

٦٠ - وأوضح أن التنسيق والادارة سيصبحان أكثر فعالية بكثير اذا حددت البلدان المستفيدة أهدافها بوضوح . وبوسع منظومة الأمم المتحدة معاونة البلدان المستفيدة في التخطيط والتنسيق وذلك اذا أخذت في الاعتبار ليس فقط اجتماعات وكالاتها المتخصصة وإنما أيضا اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وأنشطة المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين الآخرين . والتدريب والدعم المؤسسي ، ولامركزية السلطة ، وزيادة المرونة والمساءلة في مجال الميزانية ، أمور من شأنها أن تعمل أيضا على تعزيز تنسيق وادارة الأنشطة التنفيذية .

٦١ - وأردف قائلا إن إعداد تقرير مرحلي عن الجهود المبذولة لتبسيط ومواءمة القواعد والاجراءات ستكون له فائدته البالغة أيضا . وحسب ما تشير اليه الوثيقة A/46/206 ، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعيد النظر في اجراءاتها ، آخذة في الاعتبار احتياجات البلدان المستفيدة وضرورة المساءلة . وهناك مجال آخر ينبغي أن يعاد فيه النظر هو شبكة البرنامج الانمائي الميدانية ودور المنسق المقيم الذي ينبغي تعزيزه . وفي هذا الصدد ، فإن تبادل الآراء غير الرسمي الذي جرى في أيلول/سبتمبر بين خمسة ممثلين مقيمين ومجلس ادارة البرنامج الانمائي له أهميته .

٦٢ - وقال إن وفده يتطلع الى صدور تقرير المدير العام عن تنفيذ المبادئ التوجيهية المفيدة التي وضعت في اطار لجنة التنسيق الادارية ، وإنه يحيط علما بالتقرير والتقييم المؤقتين المتعلقين بالمجموعة الأولى من دورات التدريب المقدمة لكبار ممثلي الأمم المتحدة من المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين . وهذه الدورات ينبغي أن تتحول الى عنصر دائم في استراتيجية أكثر شمولا للتدريب في مجال الأنشطة التنفيذية والتنمية التقنية .

(السيد سيبير ، المراقب عن سويسرا)

٦٣ - وأعرب عن الأمل في أن يكون الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية المقرر عمله في سنة ١٩٩٢ استعراضا واقعيا وأن يركز على الاهتمامات العملية . واذا كان لا بد من أن يكون قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ هو أساس الاستعراض ، فمن الضروري أيضا النظر في المقترحات الواردة في بعض الدراسات الأخيرة ، من قبيل مشروع بلدان الشمال للأمم المتحدة والدراسات التي أجرتها الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ، فضلا عن الاقتراحات التي طرحها ممثل كندا . وبالنظر الى مشاكل الميزانية التي يواجهها العديد من البلدان المانحة التقليدية ، والى زيادة التنافس على الموارد ، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تظهر بصورة أوضح من أجل اجتذاب موارد إضافية . وربما وفر استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات فرصة مواتية للنظر من هذه الزاوية الأعرض في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة .

٦٤ - السيد كولايك (أوكرانيا) : قال إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية تشكل عنصرا حيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وأشار الى البيانات الاحصائية الشاملة عن الأنشطة التنفيذية والتنمية ، الواردة في الوثيقة A/46/206/Add.1 ، ولاحظ مستحسنا أن ما يربو على أربعة أخماس جميع الموارد التساهلية في عام ١٩٨٩ خصص لافريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ . وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي للتكيف مع النمط المتغير للتنسيق الاقتصادي في العالم . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، في حين تلتزم بالأولويات المحددة في توافق آراء عام ١٩٧٠ ، أن تركز جهودها على الاصلاحات الاقتصادية الجذرية الجارية الآن في بلدان عديدة ، ولا سيما في أوروبا الشرقية ، وعلى المشاكل البيئية الحادة للعالم ، وضرورة تحقيق الاستقرار والشفافية في جميع قطاعات الاقتصاد العالمي .

٦٥ - وأضاف أن تقرير الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس إدارة البرنامج الإنمائي (E/1991/34) يشهد على أن أنشطة البرنامج الإنمائي تعبر عموما عن التغيرات الحادثة في التعاون الاقتصادي الدولي ، كما يتضح خاصة من الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة للبرمجة (١٩٩٢-١٩٩٦) . وقال إن أوكرانيا تعلق أهمية خاصة على ادراج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في معايير تقديم المساعدة من البرنامج الإنمائي ، لأن مثل

(السيد كولايك ، أوكرانيا)

هذه المساعدة ستساهم في ادماج تلك البلدان في النظام الاقتصادي العالمي ، لما فيه صالح جميع البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية . وأوكرانيا تعطي أولوية في سياستها الاقتصادية للتحول السريع الى النظام السوقي والمشاركة بصورة أنشط في تقسيم العمل الدولي . ولقد تلقت هذه السياسة دفعة خاصة بفضل إعلان أوكرانيا للاستقلال في الآونة الاخيرة . وأعرب عن استعداد وفده لإجراء مناقشات مع مدير البرنامج الإنمائي لتحديد الطرائق التي يمكن للمنظمة أن تشارك بها مباشرة في الاصلاح الاقتصادي الجذري في أوكرانيا .

٦٦ - وأضاف أن وفده يلاحظ أيضا مع الاستحسان الاهتمام الذي يوليه البرنامج الإنمائي للمشاكل البيئية ، ولا سيما بالنظر الى طابعها العالمي والى الأعمال التحضيرية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وبالنسبة لأوكرانيا ، ترتبط هذه المشاكل ارتباطا وثيقا بمسألة التعاون الدولي بشأن الآثار المترتبة على كارثة تشيرنوبيل ، ومن ثم أعرب المتكلم عن ترحيبه بقرار مجلس إدارة البرنامج الإنمائي ٩١/٣٣ بشأن هذا الموضوع .

٦٧ - وذكر أنه في أعقاب الحرائق التي اشتعلت في محطة الطاقة بتشيرنوبيل في الآونة الاخيرة ، اعتمد برلمان أوكرانيا قرار باكمال إغلاق المحطة في عام ١٩٩٥ ، وطلب من الامم المتحدة تقديم مساعدة تكنولوجية ومادية تقتضيها التعقيدات التقنية الواسعة النطاق والنقص العالمي في الخبرة في مجال إغلاق محطات الطاقة النووية والتصرف في الوقود المنفق ، فضلا عن المشاكل الاقتصادية الحالية في البلد . وقد أعرب مجلس السوفيات الأعلى في أوكرانيا عن الأمل في أن تقوم جميع البلدان ، وفي مقدمتها الدول النووية ، بدعم ذلك الجهد ، ويعتقد وفده أن تنفيذ قرار مجلس الإدارة ٩١/٣٣ سيحرز تقدما كبيرا بمشاركة البرنامج الإنمائي .

٦٨ - السيد حداد (البنك الدولي) : شدد على دور تنمية رأس المال البشري والموارد البشرية في النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي . ولقد جعل البنك الدولي تخفيف حدة الفقر عنصرا محوريا في عملياته وسياسته . كما اعتمد ، على أساس "تقرير التنمية العالمية ، ١٩٩٠" استراتيجية من شقين للتخفيف من حدة الفقر : تشجيع النمو الاقتصادي الواسع القاعدة من أجل توفير فرص مدرة للدخل للفقراء ، وضمان وصول الفقراء الى الخدمات الاجتماعية الاساسية . و "تقرير التنمية العالمية ١٩٩٠" يشدد

(السيد حداد ، البنك الدولي)

على أهمية التعليم الثانوي ، والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا ، وتبادل المهندسين دوليا دعما لعمليات نقل التكنولوجيا .

٦٩ - وأشار الى أنه رغم ما أحرز من تقدم كبير في مجال التنمية البشرية على مدار العقود الثلاثة الاخيرة ، فلا تزال توجد فجوة هائلة بين مطالب وتوقعات البلدان النامية ، من ناحية ، والواقع القائم من ناحية أخرى . ويتطلب سد تلك الفجوة التزامات طويلة الاجل على الصعيد القطري ، وممارسة اختيارات صعبة على أربع جبهات هي : تكييف الاستثمار في تنمية الموارد البشرية مع سياسة الاقتصاد الكلي ، والتغير الديمغرافي ، ومشاريع الهياكل الاساسية ؛ والموازنة بين المطالب المتنافسة فيما بين القطاعات ومختلف الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية ؛ وتوزيع المهام على الدولة والقطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) ؛ وتحديد المهارات والقدرات المؤسسية التي ينبغي تنميتها .

٧٠ - وقال إن مجتمع المساعدة الإنمائية الدولية ينبغي أيضا أن يقوم بدور محوري في سد تلك الفجوة . فلما كانت الموارد المتاحة محدودة ، فإنه يجب أن يضع أهداف وبرامج المساعدة بصورة انتقائية عن طريق تقديم الدعم لتنمية الموارد البشرية على مدى فترة كافية من الزمن ؛ وزيادة الدعم المالي للموارد البشرية ، وتيسير نقل الأفكار ؛ وتشجيع التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي . وأعلن أن تفاصيل أخرى لهذا النهج ذي الشُعب الاربع رهن طلب جميع الوفود .

٧١ - وأضاف أنه مما يعبر عن التزام البنك الدولي بالتنمية التي محورها الإنسان ، وهو التزام سيتواصل خلال فترة التسعينات ، أن البنك زاد كثيرا في السنوات الخمس الاخيرة من القروض التي يقدمها لغرض تنمية الموارد البشرية . وحتى السنة المالية ١٩٩١ ، بلغ المجموع التراكمي للقروض المقدمة من البنك في ميدان التعليم نحو ١٣,٥ بليون دولار ، بينما بلغت القروض في ميدان السكان والصحة والتغذية ٥ بلايين دولار . وتمثل القروض المقدمة من البنك الدولي في ميدان التعليم ١٤ في المائة من المساعدة الخارجية من جميع المصادر و ٤٥ في المائة من التمويل المتعدد الاطراف في عام ١٩٨٩ ؛ وتمثل القروض في ميدان السكان والصحة والتغذية ٧ في المائة من جميع المساعدة الخارجية و ١١ في المائة من التمويل المتعدد الاطراف . وهذا التوسع الكبير في تقديم القروض يدل على أن البلدان لم تعد تتردد في التماس مساعدة البنك

(السيد حداد ، البنك الدولي)

في ميدان التنمية البشرية . وفي الآونة الاخيرة قام البنك أيضا بتنويع عملياته فدخل مجالات جديدة ، من قبيل صناديق التدابير الاجتماعية ، والمبادرات الاوسع لشبكات الامان الاجتماعي ، والعلم والتكنولوجيا .

٧٢ - السيد اوكساميتني (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن تشجيع تحقيق الرفاهية لكل شخص يشكل اهتماما أساسيا ينبغي أن يحدد أولويات التدابير المشتركة لزيادة كفاءة الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة . ولذلك يرحب الاتحاد السوفياتي بتزايد الاتجاه في مشاريع برامج وصناديق عديدة ، وبخاصة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، الى التعبير عن احساس بالمسؤولية والوعي العالميين . وفي الوقت ذاته يلاحظ وفده قلقا الافتقار الى التنسيق في أنشطة الامم المتحدة ، ولا سيما حيث يتعلق الامر بعمليات كبيرة لتقديم المساعدة الإنسانية والطارئة . ومن نواحي القصور الاخرى التقاعس عن تحقيق الكفاءة القصوى في مهام وهياكل شُعب فرعية مستقلة ، والتضخم غير المقبول لنفقات الاحتياجات الإدارية والتنظيمية . وهذه مشاكل يجب أن تعالج على نحو خال من الايديولوجية والتمييز وبما يتمشى مع نص وروح القرارات الرئيسية ذات الصلة . والاتحاد السوفياتي على استعداد للمساهمة بأية طريقة يستطيعها في تعزيز الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة .

٧٣ - وأعلن أن الاتحاد السوفياتي يعكف حاليا على استطلاع الطرائق الكفيلة التكامل الاقتصادي للجمهوريات ذات السيادة ، والطرق التي تمكن من التغلب على المشاكل الهيكلية والتشغيلية الحادة المرتبطة بتلك العملية . والامر يقتضي إعادة صلات اقتصادية عديدة بأسرع وقت ممكن في نظام اقتصادي جديد يقوم على مبادئ ديمقراطية وسوقية حقيقية . وعمليات التحول الشاقة هذه تتسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية حادة لا مناص من أن تكون لها آثار بعيدة المدى على التنمية العالمية . والاتحاد السوفياتي يتطلع الى استجابة مناسبة في برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة وصندوق الامم المتحدة للسكان وغير ذلك من هيئات المنظومة ، وخاصة في مجال حماية مصالح الاطفال خلال فترة الانتقال ، بتهيئة الظروف اللازمة للمنافسة الحرة ، وتوسيع نطاق تحويل أموال الدولة الى القطاع الخاص ، وإنهاء احتكار الإنتاج ، وتحسين نظام الإدارة ، وتشجيع قيام مؤسسات صغيرة ، والتعجيل بتدابير التصدي لمشكلة تشيرنوبيل .

(السيد اوكساميتنسي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٧٤ - وقال إن الاتحاد السوفياتي يأمل ، رغم ما يواجهه هو نفسه من مشاكل في الوقت الحالي ، أن يقوم بدور أكثر نشاطا في البرامج المعددة الأطراف في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ولذلك فهو يرحب بقوة الدفع التي أعطيت ، بفضل اتفاقات البرنامج الإنمائي الأخيرة ، لقضايا مثل صون البيئة واصلاحها ، ومكافحة وباء الإيدز ، وتنمية الموارد البشرية ، وتقديم المساعدة لأقل البلدان نموا . وأضاف أن وفده يعتقد أن البرنامج الإنمائي ربما يكون بوسعه أيضا التصدي لمسألة تحويل الإنتاج العسكري . ورحب بازدياد الانتباه الذي يوليه البرنامج الإنمائي للعامل البشري في عمليات النمو والتنمية ، وأعرب عن الأمل في أن يولى ذلك العامل أولوية مماثلة في الأعمال التي تضطلع بها المنظمة ككل في الميدان الاقتصادي .

٧٥ - وعبر عن ترحيب الاتحاد السوفياتي بالجهود المبذولة لتعزيز تنسيق دورات البرمجة في البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ولضمان أن تكون برامج صندوق السكان أكثر تكيفا مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لفرادى البلدان . وقال إن بلده يعكف حاليا على استطلاع الطرق الكفيلة بتوسيع تعاونه مع صندوق السكان ، وذلك خاصة عن طريق توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها لمساعدة مشاريع الصندوق .

٧٦ - وبعد أن اثنى على زيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة لما تبذله من جهود لحل المشاكل العالمية التي تؤثر على الأمهات والأطفال ، شدد على أن تلك المشاكل لا يمكن أن تحل إلا في سياق الجهود العالمية للتغلب على التخلف والفقر ، وتنفيذ اصلاحات معقدة ومؤلمة ، وصون البيئة ، وإجراء تخفيضات جذرية في النفقات العسكرية في كل البلدان ، بما في ذلك بلدان العالم النامي . وأعرب عن ترحيب الاتحاد السوفياتي بالأعمال التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل حماية حقوق الأطفال ، وقال إن بلده يتخذ تدابير للوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل . وختاما ، أعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من اعتماد قرارات مسؤولة ومتوازنة تعبر على الوجه السليم عن نهج الأمم المتحدة الذي تتزايد صبغته العالمية في تناول مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية .

٧٧ - السيد غونزاليز (شيلي) : أعرب عن شديد الاسف لفتور اهتمام جهات عديدة بالتعاون الاقتصادي الدولي . وأضاف أن من سوء الحظ أيضا أن دور الامم المتحدة في أنشطة التعاون جعل يتناقص في السنوات الاخيرة لصالح التعاون الثنائي . وهذه الظاهرة ترجع جزئيا فقط الى الاتجاه الذي تطورت فيه المنظومة ؛ وحقيقة الامر أن أسباب هذا التحول أسباب سياسية الى حد كبير . فالبلدان المانحة تفضل المنح الثنائية التي تستطيع أن تمارس عليها سيطرة أكبر .

٧٨ - وقال إن استعادة الامم المتحدة لدورها البارز في الانشطة التنفيذية تقتضي اصلاح العيوب الموجودة في النظام الحالي . وفي هذا الصدد فإن المقترحات الواردة في الدراسة المتعمقة التي أعدتها بلدان الشمال تستحق التأييد . وأعرب عن أمل وفده في أن يجري تناول مشروع بلدان الشمال للامم المتحدة في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢ .

٧٩ - واستدرك قائلا إن الانشطة التنفيذية التي تركز ، مهما تكن قلة ما يخصص لها من أموال ، على قضايا التنمية الرئيسية كان لها دائما دور حاسم بالنسبة للبلدان النامية . بل إن أهمية الانشطة التنفيذية ازدادت في ظل التشديد في الآونة الاخيرة على التنفيذ الوطني للمشاريع وعلى مواضيع رئيسية مثل الفقر المدقع والبيئة والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . غير أن تكاثر عدد الوكالات والمنظمات المنفذة عمل على إضعاف قدرات منظومة الامم المتحدة في مجال اتخاذ القرارات والتنفيذ وأدى الى ازدياد التكاليف التنفيذية بغير ضرورة . والواقع أن البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية التي لم تظهر على المسرح إلا مؤخرا بما لديها من موارد أكبر ، تقوم أحيانا بدور أكثر فعالية من دور الامم المتحدة .

٨٠ - وأوضح أن الميزة النسبية لمنظومة الامم المتحدة على سواها من المنظمات هي حيادها ، ومجالها العالمي ، وعضويتها الاكبر . على أنه ينبغي مستقبلا النهوض بالكفاءة والقدرات الإدارية للانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة . وفي هذا الشأن أعرب عن تأييد وفده لتنسيق المهام عن طريق إنشاء هيئة تداولية بسيطة وهيئات إدارة أكثر فعالية . كما يجب إعادة تحديد دور الوكالات المتخصصة . على أن الاصلاحات لا ينبغي في أي حال أن تتخذ ذريعة لفرض الشروط .

(السيد غونزاليز ، شيلي)

٨١ - وقال إن شيلي تعلق أهمية كبيرة على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ولقد سعت ، عن طريق وكالتها للتعاون الدولي ، الى اعطاء دفعة جديدة لهذا الاسلوب من التعاون عن طريق الاتفاقات والمشاريع التعاونية مع بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وكان لما قدمته الامم المتحدة من دعم وما قامت به من نشاط في هذا الصدد قيمة لا تقدر . وأعرب عن أمل وفده في توفير موارد بشرية ومالية أكبر للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان التابعة للبرنامج الإنمائي . وأشار الى أن تجربة بلدان أمريكا اللاتينية في تنسيق أنشطتها في هذا المجال عن طريق المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية يمكن أن تصلح نموذجا مفيدا في هذا الشأن .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥